



حماية المدنيين

27-21 تموز/يوليو 2010

يرجى الانتباه إلى أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة لن يصدر تقرير حماية المدنيين في الأسبوع القادم. التقرير القادم سيغطي فترة أسبوعين

أحدث التطورات منذ الأربعاء الموافق 28 تموز/ يوليو 2010

29 تموز/يوليو – استولى مستوطنون إسرائيليون على منزل مكوّن من طابقين في الحي الإسلامي في البلدة القديمة في القدس الشرقية، مما أدى إلى تهجير ثماني عائلات. وقد أدان المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط بالأمم المتحدة، روبرت سري، الاستيلاء على المنزل ودعا السلطات الإسرائيلية إلى إخراج المستوطنين منه والإبقاء على الوضع الراهن.

الضفة الغربية

تواصل عمليات الهدم – استهداف 17 مبنى في المنطقة (ج)؛ وخمسة أخرى في القدس الشرقية

هدمت السلطات الإسرائيلية هذا الأسبوع 17 مبنى في المنطقة (ج) في الضفة الغربية بحجة عدم حصولها على رخص للبناء. عشرة من هذه المباني كانت تقع في قرية اللين الغربية (محافظة رام الله)، وتضمّت منزلين شُيّدا حديثاً (غير مأهولين بعد)، وحظيرتي ماشية، وكشك لبيع الخضار، وورشة تصليح سيارات ومغسلة سيارات. وأبلغ أنّ ثماني عائلات (80 فرداً من بينهم 38 طفلاً) فقدت مصدر دخلها الرئيس أو مدخراتها طوال الحياة. ومن بين المباني الأخرى التي هُدمت مبنيان (غرفة وحظيرة ماشية) في قرية بني نعيم (محافظة الخليل) وخمسة مبان (أكشاك بيع الخضار والفواكه) بالقرب من قرية الجلمة (محافظة جنين)، مما أدى إلى تضرّر 14 شخصاً. وأصدرت هذا الأسبوع أيضاً أوامر وقف البناء ضد خمسة منازل وحظيرة ماشية في قرية إذنا (محافظة الخليل) وسبعة حظائر أخرى للماشية في قرية بيت نوبا (محافظة رام الله). وتأتي عمليات هدم المباني التي نُفذت هذا الأسبوع عقب عمليات هدم 86 مبنى في المنطقة (ج) في غور الأردن وجنوب الضفة الغربية خلال الأسبوع الماضي.

وقد أثار هذا الارتفاع المفاجئ في عمليات الهدم مخاوف من أن تُصعّد السلطات الإسرائيلية عمليات الهدم في أنحاء المنطقة (ج)، وخصوصاً بعد الالتزام الذي قدمته الإدارة المدنية الإسرائيلية بهذا الشأن لمحكمة العدل العليا الإسرائيلية كما أفادت مؤخراً تقارير إعلامية إسرائيلية. ووفقاً لأرقام إسرائيلية رسمية، يبلغ عدد أوامر الهدم المعلّقة التي أصدرت في المنطقة (ج) ما يزيد عن 3,000 أمر. وفي المقابل، من المستحيل تقريباً على الفلسطينيين حالياً الحصول على تراخيص بناء إسرائيلية لإصلاح أو ترميم أو بناء المنازل، أو حظائر الماشية، أو البنية التحتية الضرورية في المنطقة (ج). ومنذ مطلع عام 2010، هدمت السلطات الإسرائيلية ما لا يقل عن 199 مبنى يمتلكها الفلسطينيون في المنطقة (ج) (هُدم أكثر من نصفها خلال شهر تموز/يوليو)، الأمر الذي أدى إلى تهجير 242 شخصاً، وذلك مقارنةً بهدم 182 مبنى وتهجير 319 شخصاً في الفترة المماثلة من عام 2009.

وخلال هذا الأسبوع أيضاً، هدمت بلدية القدس ثلاثة مشاتل، ومحل لبيع موادّ البناء ومغسلة سيارات في منطقة تقع في قرية حزما داخل الحدود التي أعلنت عنها إسرائيل من جانب واحد حدوداً لبلدية القدس. وقد تضرر في هذه العملية ما مجموعه 65 شخصاً من بينهم 49 طفلاً.

مقتل فلسطيني وإصابة عشرة آخرين على يد القوات الإسرائيلية

قتلت القوات الإسرائيلية هذا الأسبوع فلسطينيا وأصابت عشرة آخرين من بينهم خمسة أطفال. وحتى هذا التاريخ من هذا العام قتل ثمانية فلسطينيين واثنين من أفراد القوات الإسرائيلية على خلفية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، مقارنة بمقتل 14 فلسطينياً واثنين من أفراد القوات الإسرائيلية في الفترة المماثلة من عام 2009.

في منتصف ليلة 22 من تموز/يوليو أطلقت القوات الإسرائيلية النار على ثلاثة فلسطينيين حاولوا الدخول إلى مستوطنة باركان الإسرائيلية (محافظة سلفيت)، مما أدى إلى مقتل واحد وإصابة آخر. وبحسب الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي، فقد أطلقت النار

على الفلسطينيين بعد الاشتباه بأنّ أحدهم كان مسلحاً. إلا أنّ مصادر فلسطينية أفادت أنّ الثلاثة كانوا عُزّل يبحثون عن عمل في المنطقة الصناعية التابعة للمستوطنة.

وخلال عملية هدم أحد المنازل في قرية اللين الغربية (أنظري أعلاه) اشتبك سكان القرية الفلسطينيين مع القوات الإسرائيلية مما أسفر عن إصابة خمسة فلسطينيين، من بينهم امرأة مسنة وفتى يبلغ من العمر 16 عاماً. وقد أصيب أربعة فلسطينيين آخرين – وجميعهم أطفال تتراوح أعمارهم ما بين ثمانية أعوام و 17 عاماً – خلال اشتباكات مع حراس الأمن الإسرائيليين في حيّ سلوان في القدس الشرقية، وخلال مظاهرة ضدّ عنف المستوطنين في قرية عراق بورين (محافظة نابلس).

وخلال هذا الأسبوع أيضاً أصابت القوات الإسرائيلية أربعة من الرعايا الأجانب وناشط إسرائيلي خلال المظاهرات الأسبوعية التي تُنظّم ضدّ بناء الجدار في قرية بلعين (محافظة رام الله) والمعصرة (محافظة بيت لحم)؛ وضد القيود المفروضة على الوصول إلى الأراضي الزراعية الواقعة بالقرب من مستوطنة كرمي تسور (محافظة الخليل)؛ وضد الحظر المفروض على سفر الفلسطينيين في الشارع التجاري الرئيس في المنطقة التي تُسيطر عليها إسرائيل من مدينة الخليل (H2).

وخلال هذا الأسبوع، نفذت القوات الإسرائيلية 82 عملية بحث داخل البلدات والقرى الفلسطينية مقارنة بالمعدل الأسبوعي البالغ 99 عملية منذ مطلع عام 2010.

عنف المستوطنين

شهد هذا الأسبوع ارتفاعاً ملحوظاً في عنف المستوطنين، وخصوصاً في شمال الضفة الغربية. وسجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة 12 حادثاً أسفر إما عن إصابات في صفوف الفلسطينيين أو أضرار بممتلكاتهم. وحتى هذا التاريخ من عام 2010، وقع ما مجموعه 161 حادثاً مماثلاً أسفر عن مقتل طفل فلسطيني وإصابة 60 فلسطينياً آخرين. علماً أنّ الفترة المماثلة من العام الماضي لم تشهد سوى نصف هذا العدد من الأحداث تقريباً. إضافة إلى ذلك، سجّلت هذا الأسبوع عدة أحداث تضمّنت منع الوصول، والتخويف والاعتداء على الممتلكات نفذاها مستوطنون إسرائيليون. ووفقاً لمصادر إعلامية فلسطينية، أصيب أربعة فلسطينيين خلال مواجهات ما بين فلسطينيين ومستوطنين إسرائيليين في قرية عراق بورين (محافظة نابلس).

وقد وقعت خمسة من أحداث هذا الأسبوع في إطار إستراتيجية "بطاقة الثمن"، حيث ردّ المستوطنون الإسرائيليون على هدم الإدارة المدنية الإسرائيلية لمبنيين في بؤرة استيطانية تقع بجوار مستوطنة براخا (نابلس). في أحد هذه الحوادث أصيب فلسطيني من قرية عراق بورين خلال اشتباكات مع مستوطنين إسرائيليين بعد أن أشعل هؤلاء النار في أرض زراعية حيث تضرر ما مساحته 2,000 دونم تقريباً (حسب تقديرات مصادر فلسطينية) مزروعة بأشجار الزيتون والخضار. وفي حادث منفصل آخر وقع في المنطقة ذاتها أشعل مستوطنون إسرائيليون النار في عدة مئات من الدونمات من حقول الفلسطينيين ورشقوا السيارات التي تحمل لوحات ترخيص فلسطينية بالحجارة مما أدى إلى تضررها أضراراً طفيفة. إضافة إلى ذلك، نصب مستوطنون من مستوطنة ألون موريه (محافظة نابلس) منازل متحركة على أرض فلسطينية زراعية في منطقة دير حطاب، مما تسبب بأضرار للأرض المزروعة بالقمح والبقول.

وفي جنوب الخليل، أصيب فلسطيني من خربة بير العد على يد مستوطنين إسرائيليين بعد اعتدائهم عليه جسدياً بينما كان في طريقه إلى بئر مياه يقع بالجوار. وفي الفترة ما بين عام 1999-2000، أجبرت 20 عائلة تسكن في هذه المنطقة على إخلاء منازلها والسكن مع أقاربها، وذلك في أعقاب الهجمات المتكررة التي تعرضت لها على يد المستوطنين. وفي العام الماضي، عاد السكان إلى منازلهم بعد التوصل إلى اتفاق بين السكان والجيش الإسرائيلي بواسطة منظمة حقوق إنسان إسرائيلية.

ووفقا للمجلس المحلي في قرية صفا (محافظة رام الله)، أحرقت عشرات الدونمات من أرض زراعية تعود للقرية، جزء منها مزروع بأشجار الزيتون، على يد مستوطنين كما يزعم. وتقع الأرض على الجانب الغربي من الجدار ما بين الجدار والخط الأخضر. ونجحت فرق الإطفاء الفلسطينية في الوصول إلى الموقع وأخمدت النيران فقط بعد إجراءات تنسيقية طويلة ما بين مكنتي الارتباط الفلسطيني والإسرائيلي.

قطاع غزة

مقتل ثلاثة فلسطينيين وإصابة سبعة آخرين بالقرب من السياج بين غزة وإسرائيل

قتلت القوات الإسرائيلية هذا الأسبوع ثلاثة فلسطينيين وأصابت سبعة آخرين بالقرب من السياج بين غزة وإسرائيل. بالإضافة إلى ذلك أصيب قتي يبلغ من العمر 14 عاماً عندما انفجرت ذخيرة غير منفجرة في منطقتي بيت لاهيا. وفي عام 2010 قُتل 38 فلسطينياً (من بينهم 12 مدنياً) وثلاثة جنود إسرائيليين، وأحد الرعايا الأجانب، على خلفية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في قطاع غزة وجنوب إسرائيل. وأصيب 147 فلسطينياً آخرين (من بينهم 130 مدنياً) وخمسة جنود إسرائيليين.

في 21 تموز/يوليو أطلقت القوات الإسرائيلية عدداً من قذائف الدبابات باتجاه منطقة مفتوحة في ضواحي بلدة بيت حانون تبعد عدة مئات من الأمتار عن السياج. وجراء ذلك قتل فلسطينيان أحدهما، على الأقل، كان مسلحاً وأصيب سبعة من المارة، من بينهم أربعة أطفال تتراوح أعمارهم ما بين 6 إلى 9 سنوات. وتعرضت خمسة منازل لأضرار في هذا الحادث، كما سقطت قذيفتان دون أن تنفجرا، وجمعتها الشرطة المحلية لاحقاً. وأفاد مركز الميزان لحقوق الإنسان، أن بعضاً من القذائف التي أطلقت في هذا الحادث هي قذائف مسمارية تنفجر في الهواء مطلقة آلاف المسامير المعدنية على شكل أسهم مخروطية لمسافة تبلغ 300 متر طولاً و 90 متر عرضاً.

وفي حادث منفصل وقع في اليوم التالي استهدفت القوات الإسرائيلية مجموعة من المسلحين الفلسطينيين بالقرب من السياج شرقي خان يونس، مما أدى إلى مقتل أحدهم. وخلال هذا الأسبوع، دخلت القوات الإسرائيلية في ثلاث مناسبات مختلفة مسافة تبلغ عدة مئات من الأمتار داخل قطاع غزة وانسحبت بعد تنفيذ عمليات تجريف للأراضي.

وقد وقعت جميع الأحداث المذكورة أعلاه في سياق سياسة أوسع يُطبقها الجيش الإسرائيلي وتهدف إلى منع الفلسطينيين وثنيتهم عن الوصول إلى مناطق تبعد عن السياج بين قطاع غزة وإسرائيل مسافة 1,000-1,500 متر.

واستمرت هذا الأسبوع أيضاً الغارات الجوية على قطاع غزة. واستهدفت القوات الجوية الإسرائيلية ما يُزعم بأنها قاعدة عسكرية و عدة أنفاق أسفل الحدود ما بين مصر وغزة لم تُسفر عن أي إصابات. وخلال هذه الفترة واصلت الفصائل الفلسطينية المسلحة إطلاق الصواريخ بدائية الصنع باتجاه جنوب إسرائيل، دون أن ينجم عنها أي إصابات أو أضرار.

وضع الأنفاق ما زال خطراً

في حادث وقع خلال هذا الأسبوع انهار نفق يقع أسفل الحدود ما بين مصر وغزة. ونتيجة لذلك علق ستة عمال فلسطينيين داخله لعدة ساعات قبل إنقاذهم. كما اكتشفت القوات المصرية أماكن ثلاثة أنفاق وأغلقتها، لم يبلغ عن إصابات. ومنذ مطلع عام 2010 قتل 33 فلسطينياً وأصيب 62 آخرون في أحداث متصلة بالأنفاق، تضمنت الغارات الجوية، وحوادث الانهيار، والصدمات الكهربائية، وانفجار أنابيب الغاز.

المعابر: استمرار ارتفاع حجم الواردات؛ إلا أن أثر هذا الارتفاع ما يزال محدوداً

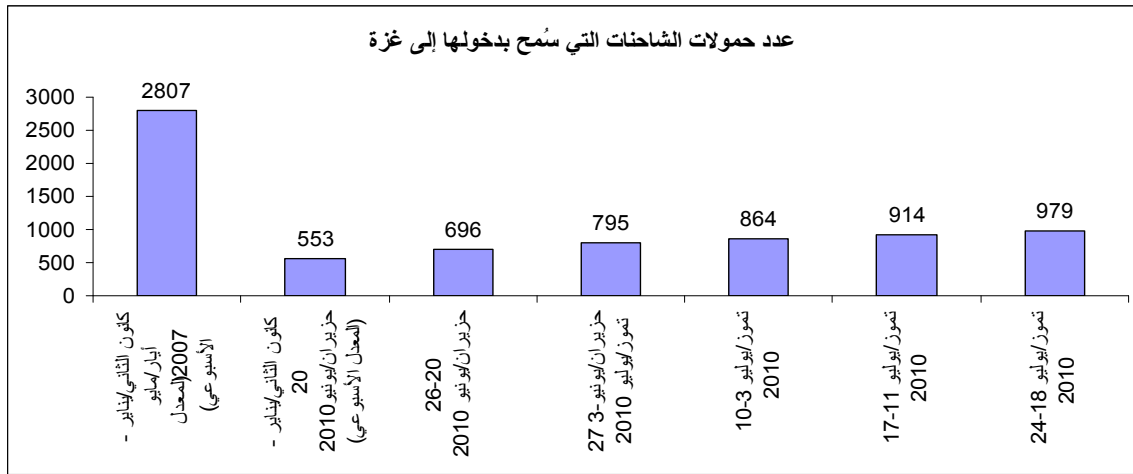
منذ إعلان إسرائيل في 20 حزيران/يونيو عن تخفيف الحصار المفروض على غزة، ارتفع عدد حمولات الشاحنات التي سُمح بدخولها إلى غزة. فقد دخل إلى غزة هذا الأسبوع ما مجموعه 979 حمولة شاحنة في الفترة ما بين 18 إلى 24 تموز/يوليو ويمثل هذا الرقم زيادة بنسبة 77 بالمائة مقارنة بالمعدل الأسبوعي البالغ 553 حمولة شاحنة دخلت غزة منذ مطلع عام 2010،

أي قبل الإعلان. وبالرغم من ذلك، لا يُمثل رقم هذا الأسبوع سوى 35 بالمائة من حمولات الشاحنات التي دخلت إلى غزة خلال الخمسة أشهر الأولى من عام 2007 (2,807)، أي قبل تشديد الحصار.

وبالرغم من هذه الزيادة، تعتبر القدرة المحدودة لمعبر كرم أبو سالم (كيرم شالوم) عاملاً رئيساً في منع المزيد من الارتفاع في حجم الواردات. ولا يستطيع المعبر حالياً إدخال أكثر من 150 شحنة تقريباً. ونتيجة لذلك لا تسمح السلطات الإسرائيلية بدخول سوى 100 حمولة شاحنة يومياً للقطاع التجاري، أي أقل من نصف الحاجة الحالية. وقد أعلنت السلطات الإسرائيلية عن خطة لزيادة القدرة التشغيلية إلى 250 حمولة شاحنة يومياً بحلول نهاية شهر تموز/يوليو.

ومن بين المواد الجديدة التي سُمح بدخولها هذا الأسبوع موادّ خام لصناعة البسكويت المحلية والمكيفات الهوائية. وبالرغم من زيادة تشكيلة البضائع التي سُمح بدخولها إلى غزة منذ الإعلان عن تخفيف القيود المفروضة على الواردات، ما يزال للمواد الغذائية النصيب الأكبر من البضائع المستوردة (69 بالمائة).

وبما أنّ التدابير الإسرائيلية الجديدة لا تتضمن رفع القيود المفروضة على التصدير من غزة، فإنّ درجة النشاط الاقتصادي ستظلّ تعتمد اعتماداً أساسياً على الطلب المحلي، وهو بدوره مقيد نظراً للقدرة الشرائية المنخفضة للمواطنين وحجم السوق المحليّة الصغير نسبياً. وإلى حين فتح المعابر أمام التصدير، سيظلّ أثر التدابير الجديدة على معدلات البطالة والفقر والأمن الغذائي محدوداً.



انخفاض واردات الوقود الصناعي وغاز الطهي؛ واستمرار نقص الكهرباء

طراً هذا الأسبوع انخفاض ملموس على واردات الوقود الصناعي المطلوبة لتشغيل محطة توليد كهرباء غزة مقارنة بالأسبوع الماضي (0.83 مليون لتر مقابل 1.45 مليون لتر). ولا يُمثل رقم هذا الأسبوع سوى 26 بالمائة من الكمية الفعلية الأسبوعية من الوقود (3.15 مليون لتر) المطلوبة لتشغيل المحطة بقدرتها التشغيلية الكاملة. ونتيجة لذلك لا يزال معظم سكان غزة يعانون من انقطاع الكهرباء الذي وصل إلى 8-12 ساعة يومياً.

وعلى غرار ذلك، انخفضت واردات غاز الطهي؛ فقد دخل هذا الأسبوع 781 طن مقارنة بـ 969 طن دخلت الأسبوع الماضي، وتُمثل الكمية التي دخلت هذا الأسبوع 62 بالمائة فحسب من معدل الاحتياجات الأسبوعي (1,400 طن) وفق تقديرات جمعية أصحاب محطات الوقود. ونتيجة تواصل نقص غاز الطهي ما زالت خطة تقنين الغاز المعمول بها منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2009 تُطبّق في قطاع غزة.

النسخة الملزمة للتقرير هي النسخة الإنجليزية

http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_protection_of_civilians_2010_07_27_english.pdf